



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الأحد 24 فيفري 2019

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

- 3 الافتتاحية .
- 3..... أدرار تحتضن الاحتفالات الرسمية لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات(واج)
- 3 48سنة تمر على تأميم المحروقات
- 3..... الجزائر أمام تحدي الحفاظ على السيادة وضمان المداخيل (المساء)
- 4..... أزيد من 30 متعاملا اقتصاديا جزائريا في الصالون الدولي للفلاحة بباريس (واج)
- 5..... الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: رفع سن المستفيدين من دعم إحداث النشاطات الى 55 سنة (واج)
- 5..... معدل التضخم بلغ 4ر2 بالمائة على أساس سنوي خلال يناير 2019(واج)
- 6..... قانون الصحة يعد "تحيينا عميقا للسياسة الوطنية للصحة بالجزائر" (واج)
- 7..... التركيز على تطوير الصناعات الثقافية ودعم المثقفين وحماية التراث (واج)
- 8..... بوعرخي يشرف على تنصيب المجلس الوطني المهني المشترك لشعبة الخضروات (واج)
- 9..... تربية الأسماك :منح عقود إمتياز لأكثر من 200 مستثمر (واج)
- 10 مقابل تراجع عائدات سوناطراك بأزيد من 5 ملايين دولار
- 10..... تضاعف أرباح الشركات الأجنبية النفطية المحولة من الجزائر (الشروق اونلاين)
- 11 بنوك /مالية/تأمينات
- 11 تعاون وشراكة
- 11..... بن صالح يحل بشرم الشيخ للمشاركة في أشغال القمة العربية-الأوروبية (واج)
- 11..... راوية يستقبل من طرف رئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت (واج)
- 12 تجارة
- 12 مدير مصلحة النباتات والمراقبة التقنية ل«المساء»
- 12..... 100متعامل مرخص لهم باستيراد 55 ألف طن من الموز.....
- 13..... التوقيع بدبي على عقود لتصدير منتجات غذائية جزائرية إلى 6 بلدان عربية (واج)
- 14 يقظة إعلامية

الافتتاحية

أدرار تحتضن الاحتفالات الرسمية لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات (واج)

تحتفل الجزائر، بالذكرى المزدوجة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات المصادف لـ 24 فيفري من كل سنة.

وتحتضن ولاية أدرار هذه السنة الاحتفالات الرسمية وهي الولاية التي تحولت إلى قطب غازي وبترولي بامتياز محققة بذلك استثمارات كبرى في هذا المجال.

وقال مدير الطاقة بولاية أدرار لمصاري رمضان، إن الولاية اليوم منطقة بترولية بامتياز ويحسب لها ألف حساب والدليل هو إقامة هذه التظاهرة التي سنحتفل بها هذا الأحد والولاية تشهد اليوم استكشافات جديدة بالإضافة إلى المركب الغازي الذي سيكون بقدرة 14 مليون متر مكعب يومي وسيتواجد في جنوب رقان.

48 سنة تمر على تأميم المحروقات

الجزائر أمام تحدي الحفاظ على السيادة وضمان المداخل (المساء)

تحل اليوم، الذكرى الـ 48 لتأميم المحروقات في ظرف تواجه فيه الجزائر مزيدا من التحديات في سياق وضع عالمي يتميز على المستوى الطاقوي بتراجع أسعار النفط، وبالتالي تراجع الاستثمارات في هذا المجال، ما يتميز بانخفاض الإنتاج الجزائري من الغاز الأمر الذي دفع الحكومة، إلى الذهاب نحو تعديل قانون المحروقات لجلب مزيد من المستثمرين الأجانب ودعم نشاطات الاستكشاف والاستغلال.

بعد مرور قرابة نصف قرن من تأميم المحروقات مازالت هذه الأخيرة تمثل المورد الرئيسي للمداخيل، بنسبة تتجاوز 93 بالمائة. حسب إحصائيات 2018. أمر يؤكد أن مسار تنوع الاقتصاد مازال بعيد المنال حتى وإن حققت الصادرات خارج المحروقات تحسنا ملحوظا في السنتين الأخيرتين.

ولهذا السبب فإن الحكومة التي تركز سياساتها اليوم على نموذج نمو يقوم على التنوع الاقتصادي الرامي إلى دعم التصدير من خارج المحروقات، حيث أقرت 2019 سنة للتصدير، بالموازاة مع استمرار التأكيد على أهمية قطاع النفط والغاز الذي تعتمد عليه بشكل تام في الإنفاق العمومي، والذي تأثر بانخفاض أسعار الخام منذ منتصف 2014.

من هذا المنظور فقد تم الإعلان عن تعديل جديد لقانون المحروقات الذي يوجد مشروعه على طاولة الوزير الأول، وسيسمح بإضفاء لينة أكثر لاسيما في المجال الجبائي، حيث يعطي امتيازات للمستثمرين في محاولة لاستقطاب أكبر عدد منهم، بعد أن توجت آخر مناقصة لاستكشاف واستغلال عدد من الحقول بالفشل وسط غياب أي عروض.

وجاء تعيين عبد المومن ولد قدور، على رأس الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك في سياق التغييرات التي يراد أن تتم في القطاع، حيث أعلن عن إستراتيجية للشركة تمتد إلى غاية 2030، تعمل على إعادة هيكلة الشركة وإعطاء قيمة أكبر للموارد البشرية لاسيما بعد التزيف الذي شهدته في إطاراتها خلال السنوات الأخيرة، بين مغادر إلى شركات نفطية في بلدان أخرى ومتحصل على التقاعد المسبق.

من هذا المنطلق عادت سوناطراك إلى إحياء نشاطاتها الخارجية، حيث باشرت التفاوض مع عديد الشركاء لأخذ حصص في مشاريع ببلدان مختلفة مثل العراق والبيرو وبوليفيا وبلدان إفريقية كذلك كليبيا ومالي، كما قامت في سابقة باقتناء مصنع تكرير في إيطاليا للعمل على تخفيض فاتورة استيراد المنتجات النفطية التي وصلت إلى ملياري دولار.

وسيعطي تدشين محطة سيدي رزين المتواجدة بالعاصمة، دفعا آخر لمجال التكرير بعد أن شهدت عملية إعادة تأهيلها تأخرا، ساهم في زيادة الثقل على فاتورة الاستيراد.

لكن يبقى الأهم بالنسبة لقطاع الطاقة هو الاستكشاف الذي يعد الوسيلة الوحيدة لرفع إنتاج الجزائر، في ظل التراجع الذي شهده في الفترة الأخيرة أمر سيعالجه مشروع قانون المحروقات، الذي يقر لأول مرة بالذهاب نحو استكشاف واستغلال الغاز والنفط الصخريين، فضلا عن المحروقات في عرض البحر.

فالقانون المرتقب سيؤطر هذه النشاطات الجديدة الهادفة إلى رفع الإنتاج عبر مصادر طاقة جديدة، بالموازاة مع عمليات رفع نسبة استرجاع المحروقات بالحقول التقليدية الكبيرة، ولاسيما حقلي حاسي مسعود وحاسي الرمل لضمان سنوات أخرى من الإنتاج بهما.

وضمن الاتجاه الجديد لقطاع الطاقة فإن العمل جار لتطوير استغلال الطاقات المتجددة، حيث تم وضع برنامج يمتد إلى 2030 لإنتاج 20 ألف ميغاواط من الكهرباء عبر الطاقات المتجددة ولاسيما الطاقة الشمسية، وتم الشروع في تجسيد هذا البرنامج بوتيرة بطيئة، لكن بالتأكيد على ضرورة أن يكون إنجازها عبر وسائل جزائرية.

في نفس الاتجاه، وسعيا لإدماج الشركات الوطنية في القطاع الطاقوي وتحسين مستويات مشاركتها خصوصا في مشاريع سوناطراك، تستهدف الحكومة الوصول إلى زيادة معدلات المحتوى المحلي في مشاريع الشركة من 40 بالمائة إلى 55 بالمائة بحلول عام 2030.

ورغم الصعوبات التي يمر بها القطاع يمكن القول اليوم بعد استرجاع السيادة عليه منذ 24 فيفري 1971، إن رهان السيادة يظل أمرا استراتيجيا مطروحا بالنسبة لبلد يعتمد على موارد المحروقات لتنميته وتوفير أبسط الحاجيات اليومية لشعبه، لكنه مبدأ يصطدم بأوضاع خارجية صعبة تجعل الحفاظ عليه تحديا ورهانا متواصلا في الزمان، باعتبار أن الأمر لا يتعلق فقط بالحاضر وإنما بمستقبل الأجيال.

أزيد من 30 متعاملا اقتصاديا جزائريا في الصالون الدولي للفلاحة بباريس (واج)

تشارك الجزائر بوفد متكون من أزيد من 30 متعاملا اقتصاديا يقودهم الأمين العام لوزارة التجارة، السيد شريف عماري، في الصالون الدولي للفلاحة بباريس الذي ينعقد من 23 فبراير الجاري إلى 3 مارس، حسب ما أفاد به اليوم السبت بيان لوزارة التجارة.

وستعرض الشركات الجزائرية منتجاتها على مساحة 350 متر مربع، حسب البيان الذي أضاف أن المعرض سيكون فرصة للمتعاملين الجزائريين لتنظيم لقاءات مع نظرائهم من فرنسا وباقي دول أوروبا لبحث سبل الشراكة والتسويق. وستكون هذه التظاهرة فرصة للمنتج الجزائري "للولوج إلى مختلف الأسواق الدولية ولاسيما الأوروبية منها"، حسب نفس المصدر. وتأتي مشاركة الجزائر في هذه الصالون في إطار تجسيد الديناميكية الجديدة التي اعتمدها الحكومة

لترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال المشاركة الفعالة في مختلف التظاهرات الاقتصادية المقامة بالخارج،
يضيف البيان.

وتمنت وزارة التجارة في بيانها "المشاركة الناجحة" للجزائر في المعرض الدولي "غولف فود 2019" التي احتضنته إمارة
دبي (الإمارات العربية المتحدة) من 17 الى 21 فبراير الجاري والتي تكللت بتوقيع ست (6) اتفاقيات للتصدير "كخطوة
أولى من بين العديد من الاتفاقيات المزمع توقيعها في الأيام القادمة".

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: رفع سن المستفيدين من دعم إحداث النشاطات الى 55 سنة (واج)

صدر مؤخرا بالجريدة الرسمية المرسوم الرئاسي المتعلق برفع سن المستفيدين من دعم إحداث النشاطات للصندوق
الوطني للتأمين عن البطالة الى 55 سنة.

ويحدد هذا المرسوم المؤرخ في 2 فبراير 2019 والذي يعدل المرسوم الرئاسي رقم 514-03 المؤرخ في 30 سبتمبر 2003
"الاطار العام لترتيب دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و55 سنة،
ويتولى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تنفيذ هذا الترتيب".

وتنص المادة الثانية من المرسوم على تعويض عبارة "البالغين ما بين 30 و50 سنة" في النصوص ذات الصلة بعبارة "ما
بين 30 و55 سنة".

وكان وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مراد زمالي، قد صرح في وقت سابق أنه "تقرر تمديد السن المحدد
للاستفادة من جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الى 55 سنة عوض 50 سنة، حيث تم مؤخرا الموافقة على
اقتراح تعديل النصوص القانونية المسيرة لهذا الجهاز".

وأشار السيد زمالي الى ان هذا الاجراء "سيسمح للأشخاص من هذه الفئة العمرية (55 سنة) من الاستفادة من
التسهيلات والمزايا التي يمنحها الصندوق"، داعيا المسؤولين المحليين المكلفين بتسيير الجهازين الى إعلام الشباب
والبطالين بالتعديلات الاخيرة الخاصة بتسيير هذه الاخيرة وكذا "تعزيز التعاون بين هذه الآليات بغية توحيد جهودهم"
من اجل استعمال امثل للإمكانيات المادية والبشرية" الموضوعة تحت تصرفهم.

معدل التضخم بلغ 4ر2 بالمائة على أساس سنوي خلال يناير 2019(واج)

بلغ تطور الأسعار لدى الاستهلاك 4ر2 بالمائة على أساس سنوي إلى غاية يناير 2019 ، حسبما علمت وأج لدى الديوان
الوطني للإحصائيات.

ويعتبر تطور الأسعار لدى الاستهلاك على أساس سنوي إلى غاية يناير 2019 بمثابة معدل التضخم السنوي الذي يتم
احتسابه خلال الأشهر ال12 ابتداء من فبراير 2018 الى غاية شهر يناير 2019 مقارنة بالفترة الممتدة من فبراير 2017
الى غاية يناير 2018.

أما بالنسبة للتطور الشهري لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك في يناير 2019 ، الذي يعد المؤشر الخام للأسعار عند
الاستهلاك في يناير 2019 مقارنة بشهر ديسمبر 2018 ، فقد بلغ 0ر4 بالمئة.

وحسب المتغير الشهري بحسب فئة المنتجات، عرفت أسعار السلع الغذائية ارتفاعا بنسبة 6 ر0 بالمئة في يناير 2019 مقارنة بشهر ديسمبر 2018. وارتفعت أسعار المواد الفلاحية الطازجة بنسبة واحد (1) بالمئة، حسب ما أوضح الديوان. ونجم هذا التوجه الشهري أساسا عن ارتفاع أسعار الفواكه (3ر7 + بالمئة) والخضر (2ر3 + بالمئة) واللحوم الحمراء (0ر4 + بالمئة) و السمك (5ر11 + بالمئة). ومن جهة أخرى، أفاد الديون الوطني للإحصاء ان منتجات غذائية أخرى عرفت تراجعاً في الأسعار. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص باللحوم البيضاء (4ر4 - بالمئة) والبيض (9ر1 - بالمئة) والبطاطس (4ر2 - بالمئة). وارتفعت أسعار المواد الغذائية المصنعة (الصناعات الغذائية) بنسبة 2ر0 بالمئة. وبدورها عرفت اسعار السلع المصنعة ارتفاعا بنسبة 3ر0 بالمئة، في حين سجلت الخدمات نوعا من الاستقرار. وحسب مجموعات السلع والخدمات، مس ارتفاع الأسعار مجموعة الملابس والأحذية (7ر0 + بالمئة) و التريبة و الثقافة و الترفيه (3ر0 + بالمئة) و مجموعة السلع المختلفة (6ر0 + بالمئة). وعرفت باقي المنتجات استقرارا في الاسعار خلال شهر يناير 2019. ويذكر ان نسبة التضخم بلغت 3ر4 بالمئة سنة 2018.

قانون الصحة يعد "تحيينا عميقا للسياسة الوطنية للصحة بالجزائر" (واج)

أكد بيان السياسة العامة للحكومة أن قانون الصحة الجديد يعتبر "تحيينا عميقا" للسياسة الوطنية الخاصة بالصحة العمومية، والذي يستند على المبادئ الأساسية للبلاد لا سيما الحفاظ على مجانية العلاج وفتح القطاع على المبادرات الجديدة.

وجاء في بيان السياسة العامة للحكومة، الذي سيقدمه الوزير الأول، أحمد أويحيى، أمام المجلس الشعبي الوطني، الاثنين المقبل، أن "قانون الصحة الجديد يعتبر تحيينا عميقا للسياسة الوطنية الخاصة بالصحة العمومية من حيث أنه يجمع بين مبادئ البلد في هذا المجال، ولا سيما الحفاظ على مجانية العلاج، وفتح القطاع للإسهامات جديدة وإلى المبادرة بالتجديد".

وأوضحت الوثيقة أنه في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للسكان، تركز اهتمام الحكومة في السنتين الأخيرتين حول "ترقية التخطيط العائلي واجراء مقارنة متعددة القطاعات لهذا الملف مع تعزيز اليقظة الديموغرافية وكذا التعاون مع المنظمات الدولية في هذا المجال".

وأشار إلى أن "النمو الديمغرافي يشهد ارتفاعا مذهلا بلغ أوجه سنة 2016 اذ سجل 17ر2 بالمئة، وسجل نسبة نمو 09ر2 بالمئة سنة 2017.

وللحد من النقائص الجهوية في الحصول على العلاج عكفت الحكومة على اطلاق انجاز المنشآت الطبية واستلامها، مشيرا الى أن خلال الـ18 أشهر الأخيرة تم "استلام 130 منشأة طبية عمومية جديدة من مستشفيات وعيادات متعددة الخدمات وهيكل جوارية، في حين توجد 83 مؤسسة أخرى قيد الانجاز. وبالمقابل "سيتم الشروع في انجاز المركزين الاستشفائيين الجامعيين لكل من بشار وورقلة خلال السداسي الاول من سنة 2019"، فضلا عن تسطير برنامج قيد التنفيذ لتحسين التجهيزات الطبية بمؤسسات الصحة العمومية التي تعاني نقصا في هذا المجال.

أما القطاع الخاص فقد سجل في السنتين الاخيرتين فتح 114 مؤسسة صحية في حين توجد 23 مؤسسة اخرى قيد الانجاز.

وأكد بيان السياسة العامة أن تعزيز الوقاية الصحية "مستمر"، من خلال تحسين وفرة الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية وتحسين وفرة الاطباء المختصين التي ستعزز أكثر بفضل التدابير الجديدة المتخذة لفائدة هذه الكفاءات ولا سيما منحة المنطقة وضمان السكن والتجمع العائلي عند الضرورة. وفي اطار تعزيز الوقاية الصحية تم تعزيز النشاطات العلاجية بالبيت ونشاطات الوحدات الصحية المتنقلة وكذا تطوير القطاع الصحي الخاص.

كما تعكف الحكومة على حماية الصحة وترقيتها وذلك عبر عدة عمليات تهدف على الخصوص إلى خفض نسبة وفيات الأمومة والاطفال حديثي الولادة وتعزيز مكافحة الامراض المتنقلة وغير المتنقلة وتعزيز الحماية الصحية في وسط التكوين لا سيما المدرسي , بفضل النشر الدائم للفرق الطبية وعمليات المراقبة الصحية وخفض نسبة الوفيات بسبب التسمم الغذائي والتسمم العقربي وتم تسطير عدة برامج في هذا الصدد.

كما تبذل الحكومة " جهودا كبيرة" لرفع كمية اللقاحات العلاجية المتوفرة , اضافة الى تعزيز الطاقات الطبية للمستشفيات و ذلك بفضل شراكات تقام مع فرق متخصصة , مما يساهم --يضيف نفس المصدر -- في " خفض حالات تحويل المرضى للعلاج في الخارج".

كما قامت الحكومة هذه السنة بالتطهير المالي للصيدلية المركزية للمستشفيات حيث وضعت تحت تصرفها مبلغ يقدر ب 152 مليار دج في شكل قروض للتكفل بديونها , ومبلغ 130 مليار دج لضمان تمويل المستشفيات لسنتي 2018 و 2019.

وبخصوص عصرنه تسيير الصحة العمومية وترشيده تم تسجيل برنامج هام "قيد التحضير" لرقمنه تسيير قطاع الصحة العمومية بإداراتها المركزية , في حين سيتم بعث اصلاح المستشفيات في سنة 2019 لتنفيذ الصفة التعاقدية للعلاج بالمستشفيات.

أما بخصوص ترقية مكانة المرأة ودورها فاعتبر البيان أن ترقية مكانة المرأة ودورها في المجتمع ولاسيما في الوسط المهني يعد في صلب عمليات الحكومة طبقا للخيارات التي حددها رئيس الجمهورية وأحكام الدستور الذي تمت مراجعته. وفي هذا الاطار , أوضح نفس المصدر أن فئة الفتيات تشكل أغلبية المتدربين في الطور الثانوي وكذا في التعليم العالي. كما سجلت المرأة حضورها بشكل "معتبر" في مختلف الأسلاك المدنية والأمنية لموظفي الدولة، حيث تشكل أحيانا أغلبية الموظفين في بعض القطاعات على غرار قطاعي الصحة والتربية الوطنية، وكذا "تقدما ملحوظا" في مجال المقاوله وإنشاء المؤسسات ولاسيما المؤسسات الصغيرة في جميع القطاعات. وتسعى الحكومة أيضا, إلى ترقية تعيين الإطارات النسوية في مختلف المناصب السامية في الدولة, ويضاف ذلك إلى المكانة المؤكدة التي تحتلها المرأة في المجالس المنتخبة ولاسيما في البرلمان.

التركيز على تطوير الصناعات الثقافية ودعم المثقفين وحماية التراث (واج)

خص بيان السياسة العامة للحكومة، الذي سيعرض يوم 25 فبراير الجاري أمام المجلس الشعبي الوطني، الثقافة بقسم من أربعة عناوين تبرز السياسة الثقافية منها هيكله النشاطات والتكفل بالتراث والشخصيات الثقافية ودعم التمثيل الجزائري دوليا.

وسجل بيان السياسة العامة على مستوى السلطات العمومية "النشاطات الهيكلية المتعلقة بترشيد النفقات العمومية في تنظيم التظاهرات الثقافية"، و"تشجيع الاستثمار في مجال الثقافة" لأجل "بروز الصناعات الثقافية"، منوها بالتقدم في مجال صناعة الكتاب.

وأشار البيان إلى مواصلة "انجاز المنشآت الثقافية عبر الوطن" و"تكوين الكفاءات في المجال الثقافي" و"دعم الانتاج السينماتوغرافي والمسرحي".

وبخصوص التراث الثقافي يسجل بيان السياسة العامة للحكومة "بذل جهد كبير لاسترجاع مختلف الأعمال الثقافية الوطنية التي تعرضت للسطو" بالإضافة إلى "مواصلة تأهيل المواقع الأثرية الثقافية بما فيها القصة" و"تحسين مراقبة الحظائر الوطنية الثقافية وحمايتها" مشددا على "الواقعة بجنوب الوطن".

وفي جانب الإشعاع الثقافي دوليا تناول البيان "تنظيم عدة أسابيع ثقافية وتظاهرات ومعارض ثقافية عبر عدة بلدان"، بالإضافة إلى "المشاركة في عدة معارض لصالون الكتاب ومهرجانات المسرح والسينما في العالم".

وفيما يتعلق بالتكفل بالفنانين وشخصيات الفن والثقافة تحدث البيان عن "تحسين الحماية الاجتماعية للفنانين" و"حماية حقوقهم على غرار حقوق المؤلف ومحاربة القرصنة بصرامة" أكد على "الاعتبار الكبير الذي توليه الدولة لصناع الثقافة الجزائرية ولا سيما من خلال تكريمهم من طرف السيد رئيس الجمهورية".

بوعزغي يشرف على تنصيب المجلس الوطني المهني المشترك لشعبة الخضروات (واج)

أشرف يوم الخميس بولاية مستغانم وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبد القادر بوعزغي على تنصيب المجلس الوطني المهني المشترك لشعبة الخضروات.

وصرح السيد بوعزغي خلال مراسم التنصيب أن "عملية هيكلة القطاع الفلاحي مكنت إلى غاية اليوم من تنصيب 572 مجلس ولائي مشترك لمختلف الشعب الفلاحية"، لافتا إلى أن دائرته الوزارية "شرعت في تنصيب 20 مجلس وطني مهني مشترك يضم كل ما تنتجه الفلاحة".

وأشار إلى أن "عملية هيكلة القطاع الفلاحي جاءت بعد توجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي أكد خلال الجلسات الوطنية للفلاحة أن القطاع تنقصه الهيكلة والتنظيم الذي يمكن من عصنة الفلاحة وترقيتها وجعلها بديلا للمحروقات".

وذكر الوزير في هذا الصدد بأن "هيكلة الفلاح وتنظيمه ستسمح بخلق الإطار المناسب لكي يذهب هذا الأخير أبعد مما وصلت إليه الفلاحة اليوم من حيث الإنتاج وتحسين النوعية والعصنة التي أصبحت أكثر من ضرورة".

ودعا عبد القادر بوعزغي المجلس الوطني المهني المشترك لشعبة الخضروات إلى الالتزام بالانتهاء من استيراد البذور في أقرب الأجل بهدف التحكم في المنتج وفي كل مساره التقني وبمضاعفة عمليات التصدير وتطوير الصناعات التحويلية والغذائية.

وأردف قائلا "نحن اليوم نستورد 25 في المائة (ما بين 115 و 120 ألف طن) من حاجياتنا الوطنية من بذور البطاطس وستنتهي من استيراد هذه البذور في غضون 3 سنوات ويجب أن ننتهي من استيراد بذور باقي الخضروات في أقرب الأوقات".

من جهته اعتبر رئيس المجلس الوطني المهني المشترك لشعبة الخضروات بشير ناقة عبد القادر بأن "هذه الهيئة ستكون فضاء تشاوري وتداولي بين مختلف المتدخلين في هذا المجال وستلتزم بالعمل معهم جميعا لترقية وتنمية الشعبة ومرافقة المنتجين والفاعلين والتكفل بانشغالاتهم".

وأبرز السيد بشير ناقة بأن "المجلس سيعمل بكل جهد على تنمية شعبة الخضروات بزيادة المساحة الموجهة لهذه المحاصيل وتبني التقنيات الحديثة وتطوير الصناعات التحويلية وتحسين نوعية الإنتاج ومطابقته لمعايير الجودة وتوجيهه للأسواق الخارجية".

كما سيكون للمجلس -وفقا لذات المتحدث- دور قيادي في تشكيل فضاء للإعلام والتشاور بين المهن والسلطات العمومية من خلال مجلة "خضروات بلادي" التي صدر منها العدد الأول والفضاءات الالكترونية التي ستعزز التواصل بين كل المهتمين بالشعبة وإنشاء بنك وطني للمعلومات خاص بالخضروات. وتم بمناسبة مراسم التنصيب إبرام اتفاقية تعاون بين المجلس الوطني المهني المشترك لشعبة الخضروات والصندوق الوطني للتعااض الفلاحي.

تربية الأسماك :منح عقود إمتياز لأكثر من 200 مستثمر (واج)

أفاد المدير العام للصيد البحري وتربية الأسماك بوزارة الفلاحة، طه حموش، يوم الأربعاء بالجزائر العاصمة بمنح 212 عقد امتياز في مجال تربية الأسماك لصالح المتعاملين الاقتصاديين.

وفي تصريح للصحافة على هامش لقاء جمع المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات والاتحاد الأوروبي حول مشروع تعاون يتعلق بالاتصال المؤسسي، أكد السيد حموش بأن هذه العقود ستسمح للمتعاملين الاقتصاديين بإطلاق مشاريعهم في هذا القطاع من خلال استثمار يقدر مبلغه الإجمالي بـ 75 مليار دينار. وحسب نفس المسؤول، فإن عقود الامتياز تدخل في إطار استراتيجية 2015-2020 للقطاع والتي كان من المنتظر ان تنشأ خلال هذه الفترة 190 مزرعة فقط.

واضاف بأن النتائج حول طلب عقود الإمتياز لإنشاء مزارع لتربية المائيات قد "فاق التوقعات" حيث سجلت مصالح المديرية العامة للصيد البحري وتربية الأسماك إلى حد الآن 491 طلب، معلقا بأن "ذلك راجع للإهتمام البالغ الذي يوليه المستثمرين لهذا المجال".

واستطرد السيد حموش ان المستثمرين الذين تحصلوا على عقود الإمتياز و البالغ عددهم 212 هم بصدد القيام بالإجراءات الأخيرة المتعلقة بالتمويل والتجهيزات اللازمة لإطلاق مشاريعهم.

وأكد أن الإنتاج الوطني للأسماك الذي بلغ 120.000 طن خلال 2018، يمكنه أن يصل إلى 180.000 طن وهذا بفضل تطور تربية المائيات، مضيفا ان 70 مزرعة في تربية المائيات قد انشئت و 60 مزرعة في طور الإنجاز.

كما أشار ان حجم الاستثمار في مجال تربية المائيات قد قارب 200 مليار دينار.

أما فيما يتعلق ببرنامج التدريب حول تقنيات الاتصال المؤسسي، محور هذا اللقاء، فقد أوضح السيد حموش بأن 35 إطار تابعين لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات قد استفادوا من هذا البرنامج.

وحسب المدير العام للصيد البحري وتربية الأسماك، فإن هذه التقنيات المتعلقة بالإعلام والاتصال لها دور للتعريف بمساعدات الدولة التي تقدمها للمستثمرين في القطاع وكذا دعمها للاستثمارات المحلية في هذا القطاع.

"يتعلق الأمر أيضا بالتواصل مع وسائل الإعلام والاتصال والمستثمرين و الجمهور حول القدرات الهامة التي تتميز بها الجزائر من حيث فرص الاستثمار في انتاج الثروة السمكية"، حسب ذات المسؤول.

مقابل تراجع عائدات سوناطراك بأزيد من 5 ملايين دولار تضاعف أرباح الشركات الأجنبية النفطية المحولة من الجزائر (الشروق اونلاين)

عائدات الغاز الطبيعي تقاوم وتعديل قانون المحروقات ضرورة مستعجلة
عرفت عائدات الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط بالجزائر ارتفاعا ببلوغها 3.40 مليار دولار السنة الماضية، في مقابل ذلك، تواجه الجزائر ومنذ سنوات إشكالا يخص تراجع صادرات المحروقات من حيث الكم، وهو عامل يحد من مكاسبها جراء ارتفاع أسعار النفط، إذ بين آخر تقرير لبنك الجزائر أن الكميات المصدرة برسم سنة 2017 قدرت بـ193.4 مليون برميل مقابل 198.1 مليون برميل السنة ما قبلها، وذلك بتراجع تجاوز 5 ملايين دولار. كشف تقرير حكومي جديد بحوزة "الشروق"، أن حصة الشركاء الأجانب الناشطين في قطاع النفط تبقي الأهم في الجزائر، حيث مثلت الأرباح القابلة للتحويل في آخر تقرير، ما قيمته 2.30 مليار دولار السنة الماضية مقابل 2.14 مليار دولار السنة التي سبقتها، بينما كانت حصة الشركات الأجنبية في مجالات أخرى ضعيفة مثلا 361.1 مليون دولار مقابل 296.7 مليون دولار سنة 2016.

ويشير التقرير أنه من حيث مستويات الإنتاج فإن النفط الخام عرف انكماشاً من حيث مستوى الكميات المصدرة من قبل الجزائر، في وقت عرف فيه متوسط السعر ارتفاعاً محسوساً، حيث انتقل من 45.0 دولار للبرميل في 2016 إلى 54.1 دولار للبرميل في 2017، كما لامس 75 دولاراً السنة الماضية، وجنت الجزائر من تصدير النفط الخام سنة 2017 ما مقداره 10.459 مليار دولار مقابل 8.876 مليار دولار سنة 2016، نتيجة الارتفاع المسجل في سعر النفط والذي عوض نسبياً الانخفاض في حجم الصادرات من النفط.

في نفس السياق، تكشف أرقام بنك الجزائر عن إيرادات من تصدير المكثفات بلغت 1.95 مليار دولار سنة 2017 مقابل 1.989 مليار دولار وهو انعكاس أيضاً للتراجع المسجل في تصدير هذه المادة من حيث الكم، بالمقابل قامت الجزائر بتحقيق إيرادات من تصدير الغاز الطبيعي المميع بـ3.57 مليار دولار بكمية قدرت بـ26.7 مليار متر مكعب مقابل 3.10 مليار دولار و25.7 مليار متر مكعب، في وقت سجل فيه ارتفاع في السعر إلى 5.7 دولار لكل مليون وحدة حرارية في 2017 مقابل 5.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية في 2016 وجنت الجزائر من تصدير الغاز الطبيعي المميع 3.57 مليار دولار مقابل 3.10 مليار دولار سنة 2016.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فإن قيمة الإيرادات الجزائرية قدرت بـ7.27 مليار دولار، مقابل 6.16 مليار دولار سنة 2016، مع تصدير 38.1 مليار متر مكعب مقابل 39.1 مليار متر مكعب في سنة 2016، وعلى غرار الغاز الطبيعي المميع فإن سعر الغاز الطبيعي الجزائري عرف ارتفاعاً، حيث قدر بـ5.1 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مقابل 4.3 دولار في 2016. وعلى العموم فإن النفط الخام يمثل في بنية الصادرات الجزائرية 31.5 في المائة عام 2017 مقابل 31.8 في المائة عام 2016، فيما تمثل المواد المكررة 21.0 في المائة وغاز البترول المميع 9.0 في المائة و10.8 في المائة بالنسبة للغاز الطبيعي المميع و21.9 في المائة للغاز الطبيعي.

تعاون وشراكة

بن صالح يحل بشرم الشيخ للمشاركة في أشغال القمة العربية-الأوروبية (واج)

حل رئيس مجلس الأمة، عبد القادر بن صالح، يوم السبت بمدينة شرم الشيخ (مصر)، بصفته ممثلاً لرئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، للمشاركة في أشغال القمة العربية-الأوروبية التي ستعقد يومي الأحد والاثنين. ويشارك في هذه القمة التي تنظم تحت شعار "الاستثمار في الاستقرار" 50 دولة عربية وأوروبية. وستكون التحديات التي تواجه الجانبين العربي والأوروبي وكيفية تحقيق الاستقرار في المنطقة من بين أهم المواضيع المدرجة في جدول أعمال هذه القمة.

راوية يستقبل من طرف رئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت (واج)

استقبل وزير المالية، عبد الرحمان راوية، بالكويت من طرف رئيس مجلس وزراء دولة الكويت، الشيخ جابر المبارك آل حمد آل صباح، حسب ما افاد به بيان للوزارة.

و تم هذا اللقاء على هامش انعقاد الدورة الـ 10 للجنة المشتركة الجزائرية الكويتية من 19 الى 21 فبراير الجاري بالعاصمة الكويتية.

و أكد الوزير خلال هذا اللقاء " الإرادة المؤكدة للجزائر في ترقية التعاون الثنائي الى مستوى العلاقات السياسية التاريخية المتميزة بين الجزائر و الكويت سعياً لإعطائها معنى ايجابي و محتوى متنوع، وفقاً لتوجهات رئيس الجمهورية ، عبد العزيز بوتفليقة وأمير دولة الكويت، الشيخ صباح آل أحمد آل جابر آل الصباح، حسب ذات البيان. و أكد من جهته، الشيخ جابر آل مبارك آل حمد آل صباح عن " الطابع الاستثنائي للعلاقات السياسية الجزائرية الكويتية ".

و حث بالمناسبة " المتعاملين الاقتصاديين الكويتيين الى الاهتمام أكثر بالسوق الجزائرية ، نظراً لما توفره من فرص استثمار التي تزخر بها الجزائر في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، معبرا عن رغبته في المزيد من الاتصالات والتفاعلات بين رجال اعمال البلدين بهدف التوصل الى اقامة شراكة متنوعة تطبعها علاقة رابح-رابح"، حسب ما اكده نفس المصدر.

و اضاف بيان وزارة المالية، أن رئيس مجلس وزراء دولة الكويت ابرز ان " جو الاستقرار السياسي الذي تنعم به الجزائر، بفضل فطنة ورؤية رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة ، هذا الاستقرار الذي يبقى عاملاً فعالاً للتطور الاقتصادي و الاجتماعي "

تجارة

مدير مصلحة النباتات والمراقبة التقنية ل«المساء»

100 متعامل مرخص لهم باستيراد 55 ألف طن من الموز

أصبحت مصلحة حماية النباتات والمراقبة التقنية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري 100 متعامل في مجال استيراد الموز، مع منح، منذ بداية السنة، تراخيص لجلب 55 ألف طن من الموز، ليبقى شرط الاستفادة من الترخيص مرتبط بطلب خطي وتقديم ما يثبت امتلاك المتعامل لمخازن تسمح بتخزين الكمية المطلوبة، مع التأكد من جلب المنتج من بلدان آمنة من ناحية الصحة النباتية.

أكد مدير مصلحة حماية النباتات والمراقبة التقنية بوزارة الفلاحة، راجح فيلالي، ل«المساء» أن مصالحه بادرت منذ شهر أكتوبر إلى رفع الاحتكار بخصوص عدد المتعاملين الذين تعودوا على جلب ما بين 1200 و1400 طن من الموز سنويا، والذين لم يزد عددهم عن 6 مستوردين، ليتم تحرير تراخيص لصالح 80 متعاملا لجلب 27 ألف طن.

بعد قرار وزارة التجارة، بتاريخ 2 جانفي الفارط، القاضي بتحرير رخص استيراد الموز، تم قبول 100 طلب لمتعاملين خواص لجلب ما قيمته 55 ألف طن من الموز، وهي الكميات التي بدأت تدخل إلى التراب الوطني على شكل حصص، من منطلق. يقول فيلالي. إن عملية الاستيراد مرتبطة بشهادة التوطين البنكي التي يتم تحضيرها خلال 30 يوما على أكثر تقدير، لتليها عملية النقل البحري للمنتج، والتي قد تتراوح بين 15 و20 يوما قبل وصول البضاعة.

كما توقع مدير مصلحة الصحة النباتية، انخفاضا محسوسا في سعر الموز ابتداء من الأسبوع المقبل، مشيرا إلى أن مخازن عدد من المتعاملين ممتلئة عن آخرها، وهناك حصص إضافية من المنتج سيشرع في تفرغها من البواخر خلال الأسبوع الجاري، وهو ما سيجبر المتعاملين على بيع المنتج تماشيا وقانون السوق المرتبط بالعرض والطلب.

على صعيد آخر، كشف فيلالي أن قرار وزارة التجارة القاضي بفتح كل تراخيص الاستيراد، سمح بتسجيل طلبات لجلب التفاح بحصة 10 آلاف طن، بالإضافة إلى الإجاص

وفواكه استوائية، وحصص صغيرة من البطيخ الأحمر والأصفر الموجه للتسويق بالمساحات التجارية الكبرى. بالمقابل، لم تسجل إلى غاية اليوم طلبات لجلب الحمضيات والفراولة، مرجعا الأمر إلى تشبع السوق الوطنية بالمنتج المحلي الطازج، مع العلم أن المصلحة ستقبل كل طلب يخص استيراد الموز أو أي نوع آخر من الفواكه والخضر.

مراقبة صارمة عبر الحدود لمنع دخول بكتيريا «غزليلا فاتستيودا»

أما فيما يخص نشاط أعوان مصلحة حماية النباتات والمراقبة التقنية، كشف فيلالي أن عمليات المراقبة التي تتم عبر الحدود اليوم مرتكزة على منع دخول كل الشتلات التي تأتي من أوروبا أو عبر الحدود البرية الشرقية والغربية، وذلك بالنظر إلى انتشار بكتيريا «غزليلا فاتستيودا» لحماية النسيج النباتي المحلي، خاصة وأن هذه البكتيريا خلفت خسائر كبيرة بأشجار الزيتون بإسبانيا وإيطاليا.

كما وجهت المصلحة تعليمات لكل الولاية ونقاط المراقبة الجمركية لتثديد الرقابة على حركة تنقل المسافرين والبضائع لضمان عدم إدخال أي نوع من الشتلات إلا بترخيص، خاصة ما تعلق بنباتات الزينة وبيذور عدة أنواع من الخضر والفواكه، مشيرا إلى أن الإشكال في الوقت الراهن لا يخص نقاط الحدود المراقبة بقدر ما يخص مجال التهريب، وهي النقطة السلبية التي تحاول مصلحة حماية النباتات التحكم فيها عبر التحسيس. على صعيد آخر، شرعت مصلحة الحماية النباتات، بالتنسيق مع مديريات الفلاحة عبر كامل التراب الوطني، في جرد لكل أنواع الشتلات والبيذور المحلية المستعملة من طرف الفلاحين، وهو ما يسمح. يقول فيلالي. بإعداد بطاقة وطنية للمتعاملين المتخصصين في إنتاج الشتلات والبيذور، بما يضمن تحديد طاقات الإنتاج وأجال وقف الاستيراد من الخارج، تماشيا واستراتيجية الوزارة بهدف بلوغ استقلالية فلاحية خلال السنوات المقبلة. وسيتم عما قريب. حسب تصريح مدير المصلحة. تنظيم لقاء

وطني لمعالجة كل البيانات والمعلومات المجمعة بخصوص عملية الجرد التي قاربت على الانتهاء، وذلك لتوجيه توصيات للمتعاملين تخص ضرورة استغلال خبرات شركائهم الأجانب لتطوير نشاط إنتاج البذور والشتلات، مع السهر على تطوير السلالات المحلية لتأقلمها مع المناخ وحماية تصنيف المنتج الفلاحي المحلي «بالطبيعي 100 بالمائة» . كما أكد فيالاي، أن إعداد البطاقة المعلوماتية الخاصة بالبذور والشتلات ستسهل عمل اللجان الفلاحية لتقديم شهادات المنشأ لكل المتعاملين الراغبين في تصدير المنتج الفلاحي .

التوقيع بدبي على عقود لتصدير منتجات غذائية جزائرية إلى 6 بلدان عربية (واج)

تم أمس الأربعاء بدبي (الامارات العربية المتحدة) التوقيع على خمسة (5) عقود لتصدير منتجات فلاحية و غذائية جزائرية مع وكلاء التوزيع الواسع في ستة (6) دول عربية. وقد تم التوقيع على هذه العقود بحضور وزير التجارة، سعيد جلاب، و ممثلي هيئات التجارة الخارجية للدول التي ستستقبل أولى شحنات المنتجات الجزائرية بداية من أبريل المقبل. جمع هذا الحفل أيضا كل المعارضين الجزائريين (34 متعامل اقتصادي) بمعرض الخليج للأغذية "غولف فود 2019"، التي احتضنته امارة دبي من 17 الى 21 فبراير، إلى جانب عدد من المسؤولين الاماراتيين و ممثلي هيئات التجارة الخارجية للجزائر.

وتتعلق هذه العقود بتصدير منتجات مثل البطاطا و التمور و البرتقال و الثوم و البيض و العصائر إلى كل من ليبيا و الأردن و العراق و فلسطين و قطر و الإمارات العربية المتحدة.

و قد تم توقيع العقود بين شركة "غولد درينك" الجزائرية و ممثلي شركات "دار النماء" من ليبيا و شركة "المتصدرة الدولية للتجارة" من الأردن، بينما تم توقيع عقدين آخرين مع وكيلين حصرين للتوزيع الواسع في فلسطين و العراق. و بمقتضى هذه العقود المبرمة ستفتتح أبواب هذه البلدان على تشكيلة واسعة من العصائر و المشروبات الغازية و المياه المعدنية الجزائرية بمختلف أصنافها .

أما العقد الخامس فقد تم توقيعه بين المجمع العمومي للصناعات الغذائية و اللوجيستيك "أغرو لوغ" مع المجموعة الخليجية "اللولو" التي تحوز على فروع للتسويق في عدد كبير من الدول في المنطقة العربية و إفريقيا و آسيا. و يقضي هذا العقد بتصدير أربعة منتجات تتمثل في البطاطا و التمور و البرتقال و الثوم نحو الإمارات العربية المتحدة و قطر. و هي المنتجات التي حققت فيها الجزائر فائضا كبيرا خلال الموسم الفلاحي 2017/ 2018 .

و عقب التوقيع على هذه العقود، قال المدير العام لشركة "غولدن درينك"، السيد سليم عمرة، أن هذه الخطوة ليست سوى "انطلاقة أولى" على اعتبار أن الشركة كانت لها مفاوضات مع عدد كبير من المتعاملين التجاريين من دول شرق أوسطية و آسيوية خلال معرض "غولف فود" بلغت . حسبه . مراحل متقدمة ينتظر أن تكلل بعقود تصدير إضافية في الفترة المقبلة.

من جهته، أوضح المدير العام للمجمع الجزائري "أغرو لوغ"، السيد زفيزف جهيد عبد الوهاب، أن العقد المبرم مع المجموعة الخليجية "اللولو" كان ثمرة جهد كبير قام به المجمع بمساندة مؤسسات وهيئات التجارة الخارجية على غرار الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية لكسب ثقة هذه المجموعة العالمية الرائدة في مجال التسويق و التوزيع الواسع. أما السيد جلاب، فقد رحب بهذه العقود المبرمة التي جاءت، حسبه، لتعزيز الديناميكية التي يشهدها نشاط التصدير خارج المحروقات الذي حقق رقما بـ 28 مليار دولار خلال 2018 ، مبديا تفاؤله بأن تكون سنة الصادرات .

كما جدد حرص وزارته على مرافقة جميع المتعاملين الاقتصاديين في مساعيهم الرامية إلى ولوج أكبر قدر من الأسواق الخارجية وذلك في إطار توجهات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي شدد في أكثر من مناسبة على ضرورة تنوع مصادر الدخل و التخلي تدريجيا عن التبعية لموارد النفط.

و في تقييمه للمشاركة الجزائرية في هذه التظاهرة الاقتصادية العالمية، أوضح الوزير أنها كانت "جد ايجابية" اثمرت بتوقيع عقود تصدير ودخول المتعاملين الجزائريين في مفاوضات واسعة مع كبريات الشركات الإماراتية المهتمة بالسوق الإفريقي للاستثمار و التصدير سويا انطلاقا من الجزائر.

و في نهاية الحفل، تم تكريم مجموعة من الشركات الجزائرية المشاركة في المعرض عرفنا لها بالجهود الكبيرة التي تبذلها من أجل الدفع بحركية التصدير و تنويع الاقتصاد الوطني.

يقظة إعلامية